

أكدت مصادر مطلعة أن المجلس العسكري الحاكم في مصر قرر إنهاء قضية التمويل الأجنبي سياسياً، وسيتم الإفراج عن كافة المتهمين بالقضية خلال ساعات.

وأوضحت تلك المصادر لبوابة الوفد أنه سيتم السماح بسفر الأمريكيين المتحصنين بسفارتهم بالقاهرة، كما نشرت مواقع ألمانية وبريطانية أيضاً تلك الأنباء، وذكر موقع "نيوز 24" الإخباري السلطات المصرية قرت إغلاق ملف التمويل الأجنبي، والمنظمات الأهلية التي تتلقى تمويلاً من الخارج.

واستند الموقع في تحليله إلى تخلي القاضي محمد شكرى اليوم الأربعاء عن محاكمة النشطاء المتورطين في قضية تمويل المنظمات غير الحكومية، ولم يوضح القاضي سبب تخليه عن القضية، إلا أن الموقع أوضح أن السلطة المصرية طلب من القاضي إسقاط حكم حظر السفر المفروض على النشطاء المتهمين وعددهم 34، بينهم 19 أمريكي وألمانيان، وهو ما رفضه القاضي وتنحى عن القضية.

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" قد صرحت أمس الثلاثاء بأن بلادها حافظت على علاقات جيدة وروابط شديدة القرب مع السلطات المصرية حتى في ظل المحاكمة وسير الإجراءات القضائية، وقالت في جلسة استماع لجنة مجلس الشيوخ: "خضنا مباحثات صعبة للغاية مع السلطات المصرية، ولكننا سرنا في اتجاه الحل".

وقد جددت كلينتون تأكيدها على قرب حل المشكلة اليوم الأربعاء، حيث قالت لأعضاء في الكونجرس "نحن نعتقد أننا سنحل المشكلة المتعلقة بمنظماتنا غير الحكومية في المستقبل القريب جداً وهذا تقديري".

من جهة أخرى أكد اللواء محمد هاني زاهر، خبير البحوث العسكرية ومكافحة الإرهاب الدولي أن الحكومة المصرية بدأت إجراءات فعلية، للتجاوب مع عرض أمريكي ينص على الإفراج عن 50 متهماً مصرياً بالسجون الأمريكية بينهم الشيخ عمر عبد الرحمن، مقابل الإفراج عن الأمريكيين المتهمين في قضية التمويل الأجنبي.

وطالب زاهر، في تصريحات لـ "شبكة العربية"، بضرورة استغلال مصر للموقف الأمريكي الضعيف، خاصة بعد إدانة رعاياها في قضايا تمس السيادة المصرية على أراضيها، وألا تسمح بتمرير هذه الصفقة دون موافقة الإدارة الأمريكية على الإفراج عن أكثر من 500 مصري مسجونين بالسجون الأمريكية ولا تعرف الخارجية المصرية عنهم شيئاً.

من ناحية أخرى أعلن عصام سلطان عضو مجلس الشعب ونائب رئيس حزب الوسط التقدم ببلاغ إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، لفتح تحقيق عاجل للوصول إلى صاحب قرار رفع أسماء المتهمين في قضية التمويل الأجنبي من على قوائم المنع بالسفر، بالمخالفة للقانون، وبانتهاك واضح لسيادة واستقلال القضاء المصري.

وقال سلطان في تصريحات خاصة لـ "اليوم السابع" إن أوراق القضية كانت بين يد القاضي محمود شكرى الذى يحكم فيها، ومن ثم هو صاحب الحق الوحيد برفع أسماء المتهمين من قوائم المنع من السفر، أو الإبقاء عليها، مضيفاً، إنه بعد تنحى القاضي تبقى القضية كما هي، دون أى تدخل من أحد لحين تولى قاضى آخر الفصل فيها.

كان عصام سلطان قد تقدم بطلب إحاطة عاجل إلى وزير العدل عن واقعة قيام المستشار عبد المعز إبراهيم الاتصال تليفونيا بالقاضى محمود شكرى، وطلب منه رفع أسماء المتهمين من قوائم المنع من السفر.

تاريخ النشر : 01/03/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com